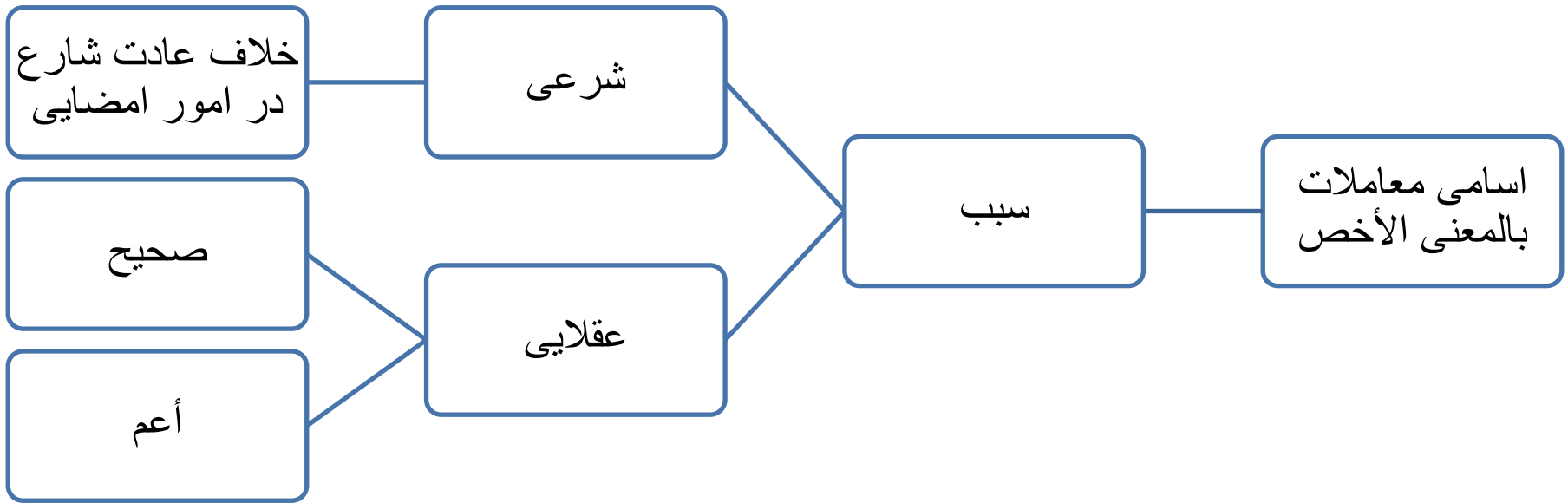
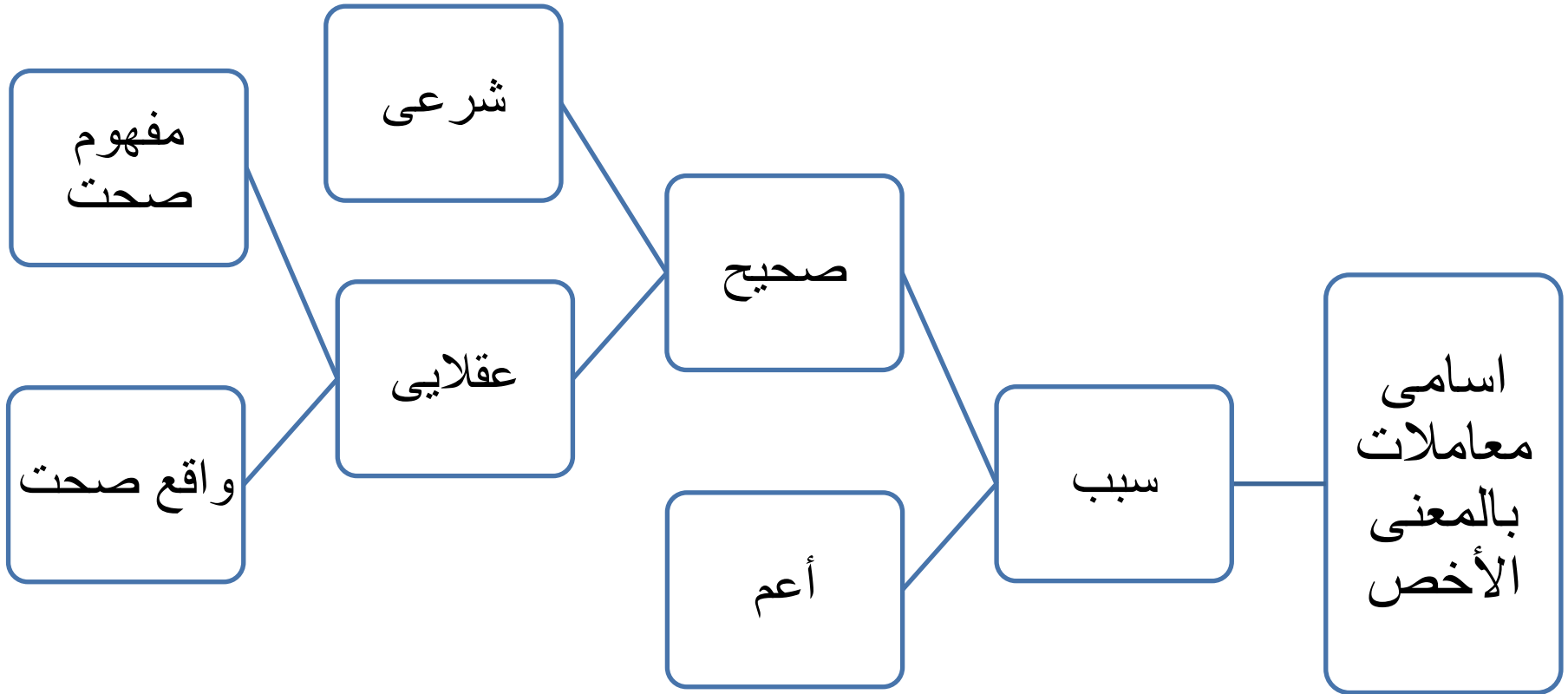


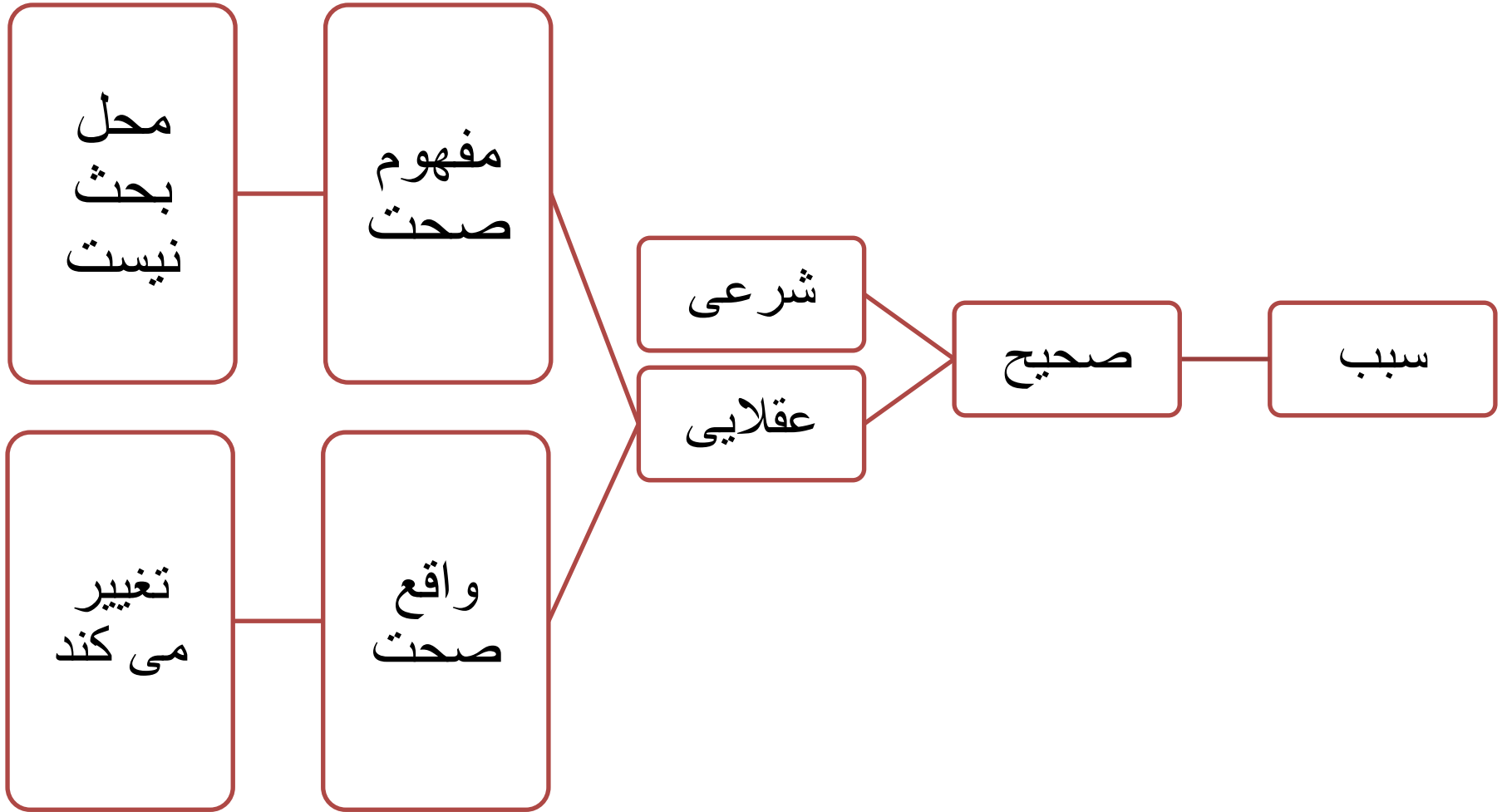
علم أصول الفقه

مباحث الفاظ ١٣-٧-٩٤ ١٥

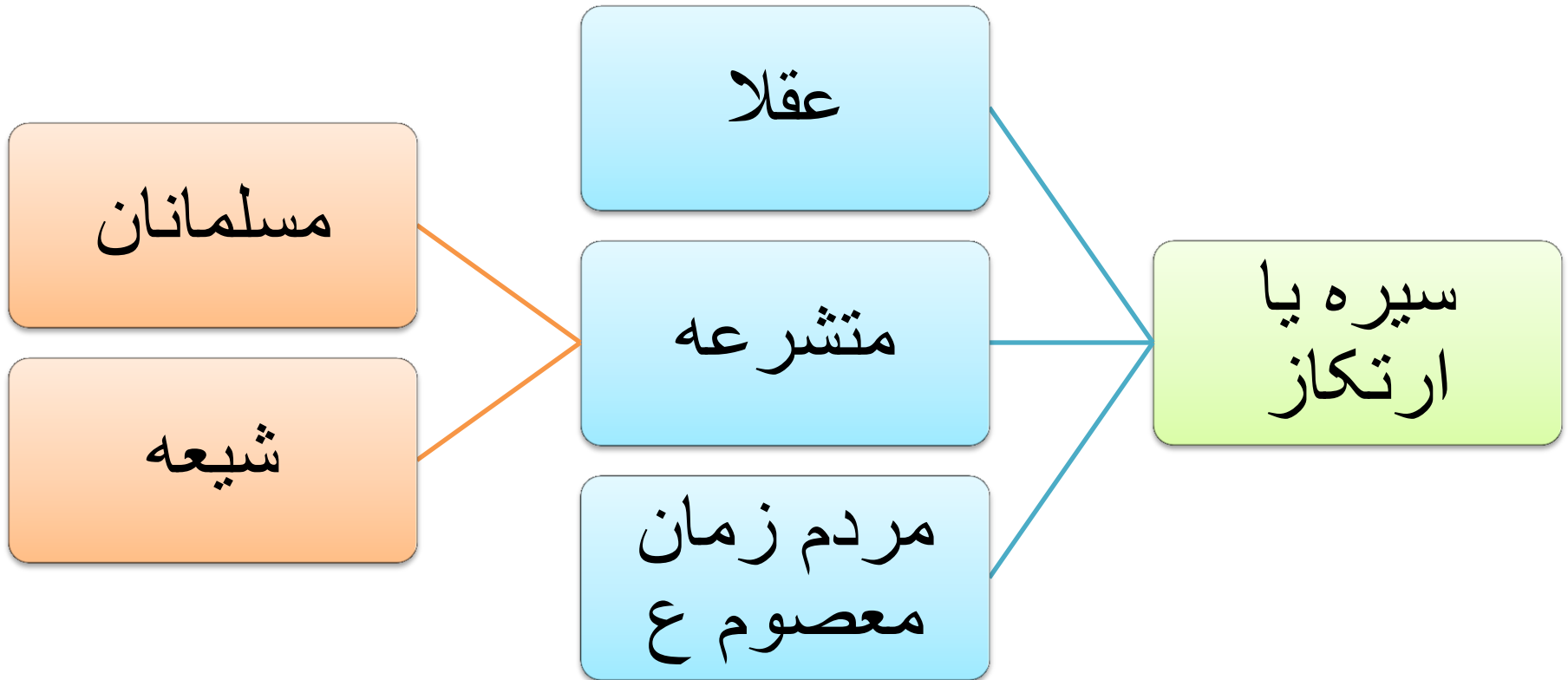
دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

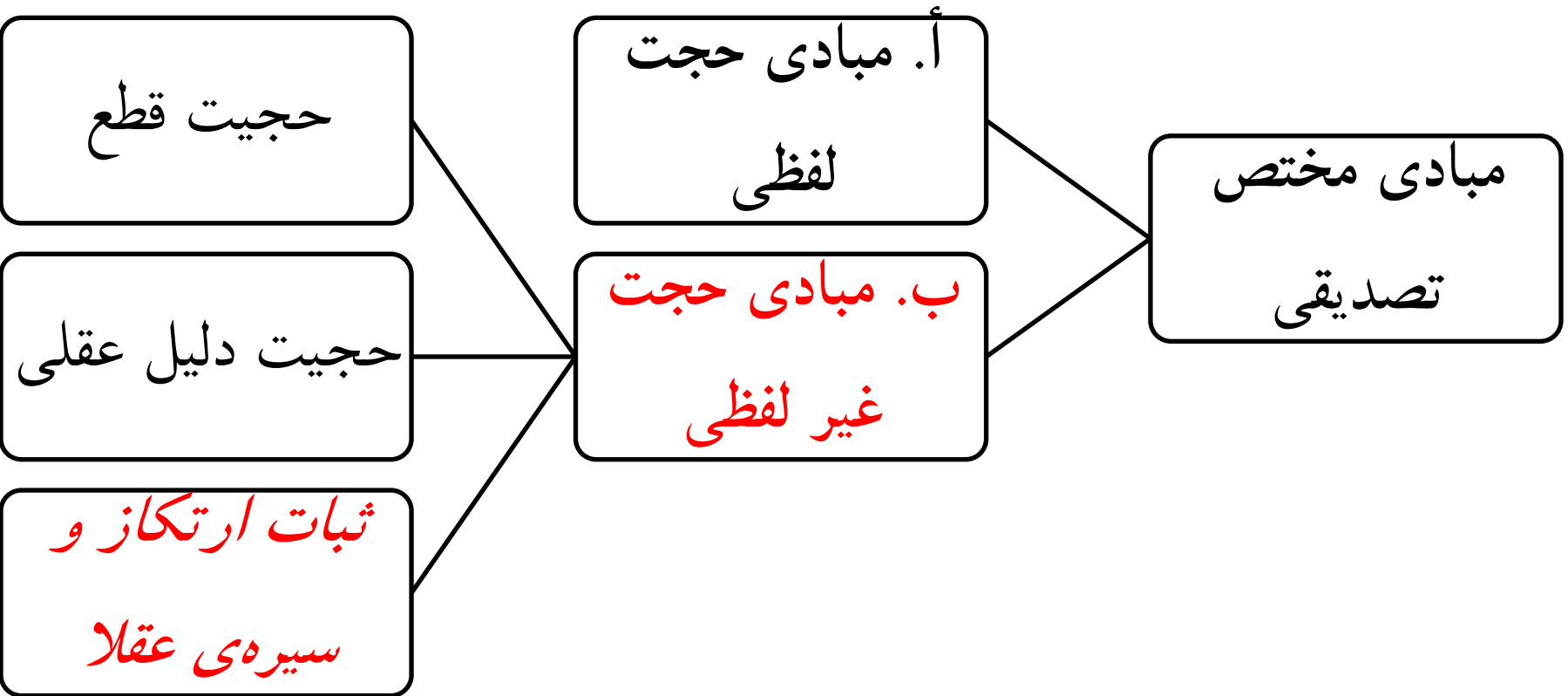


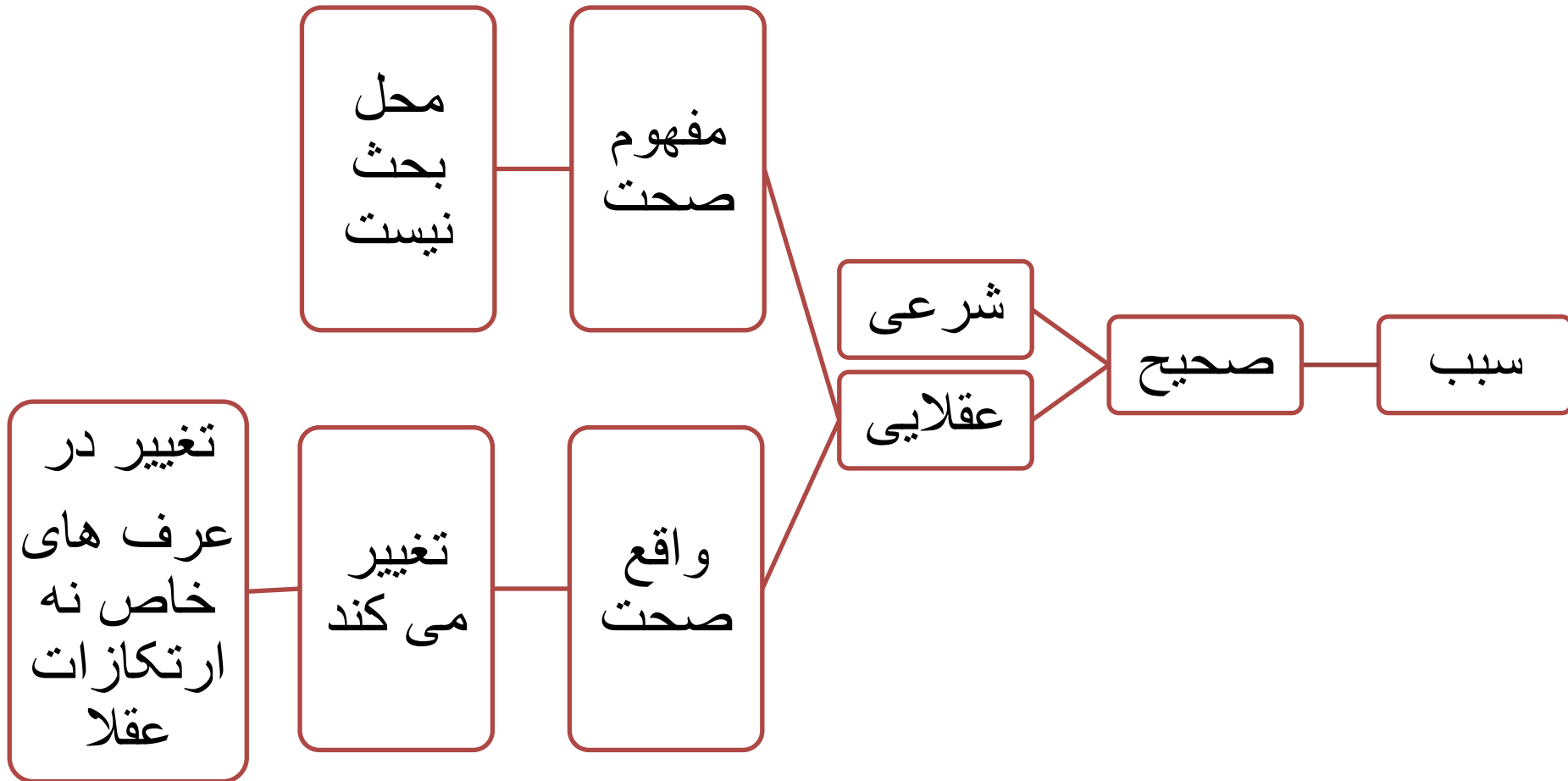


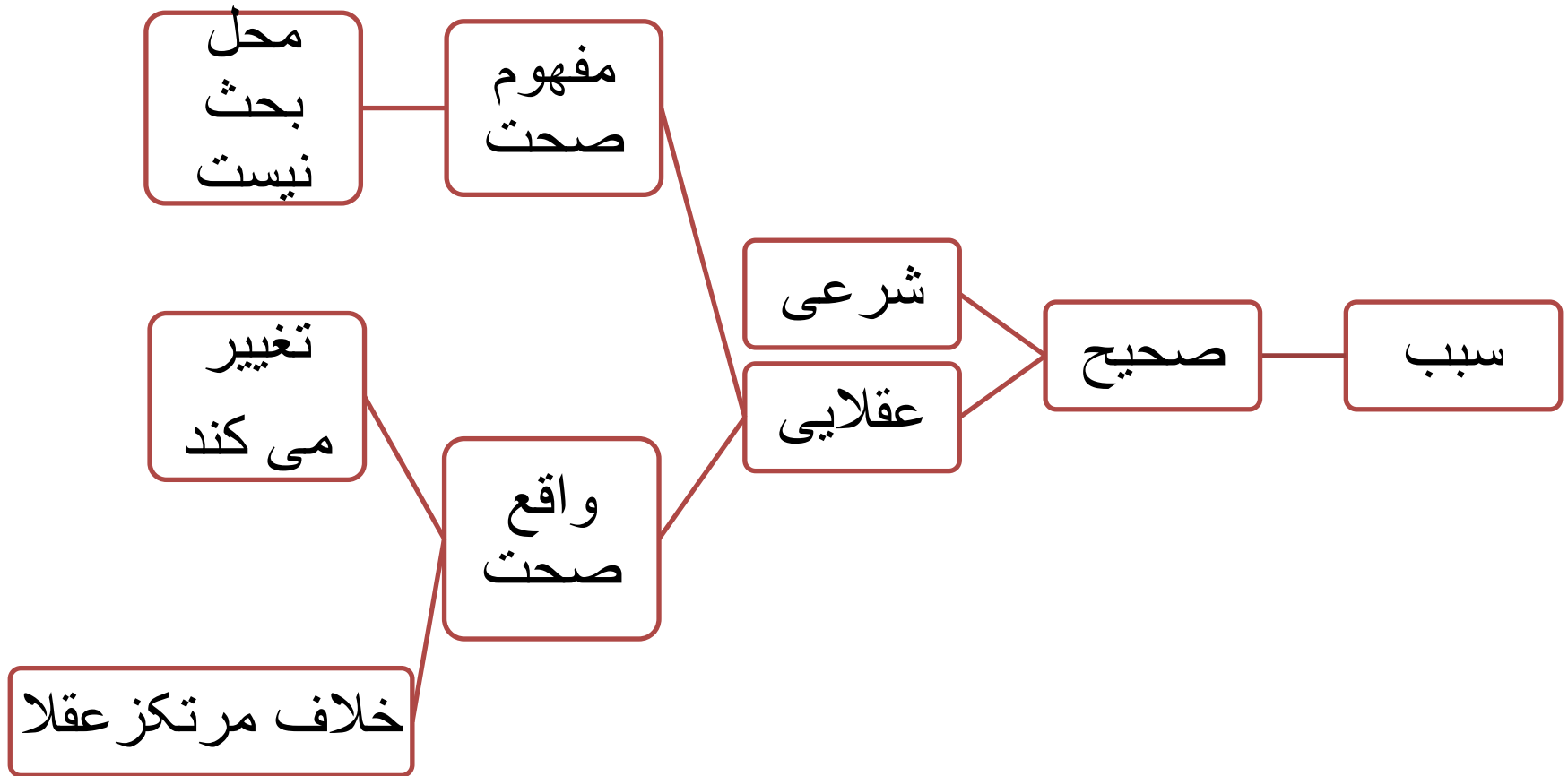


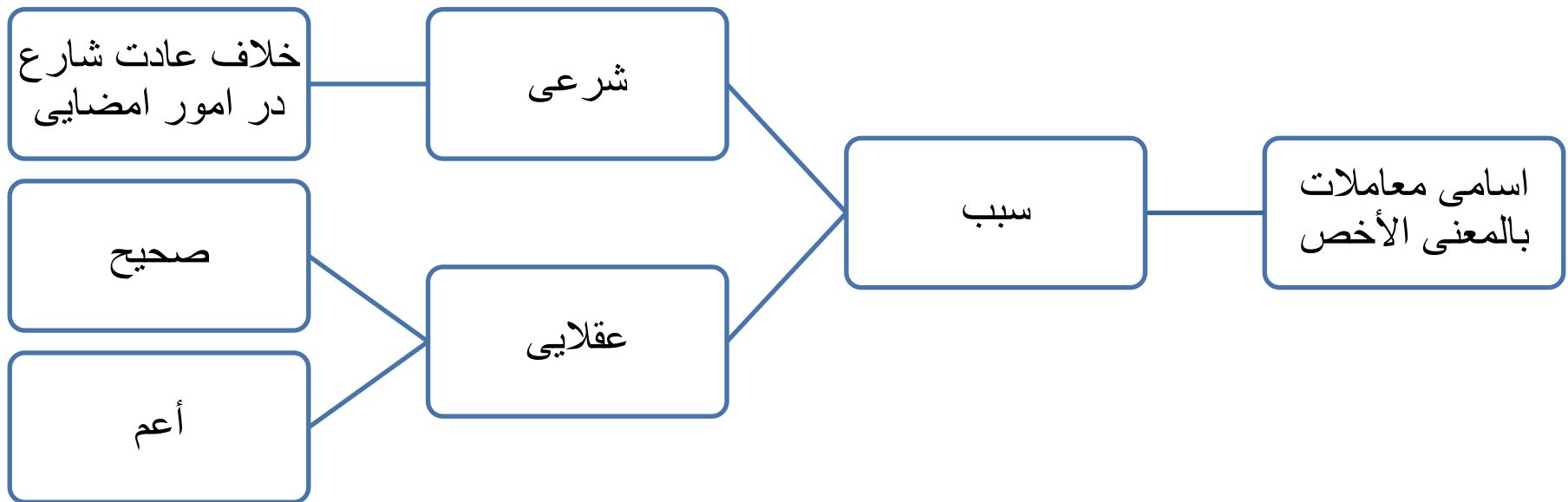
میزان احتمال تأثیر موقعیت

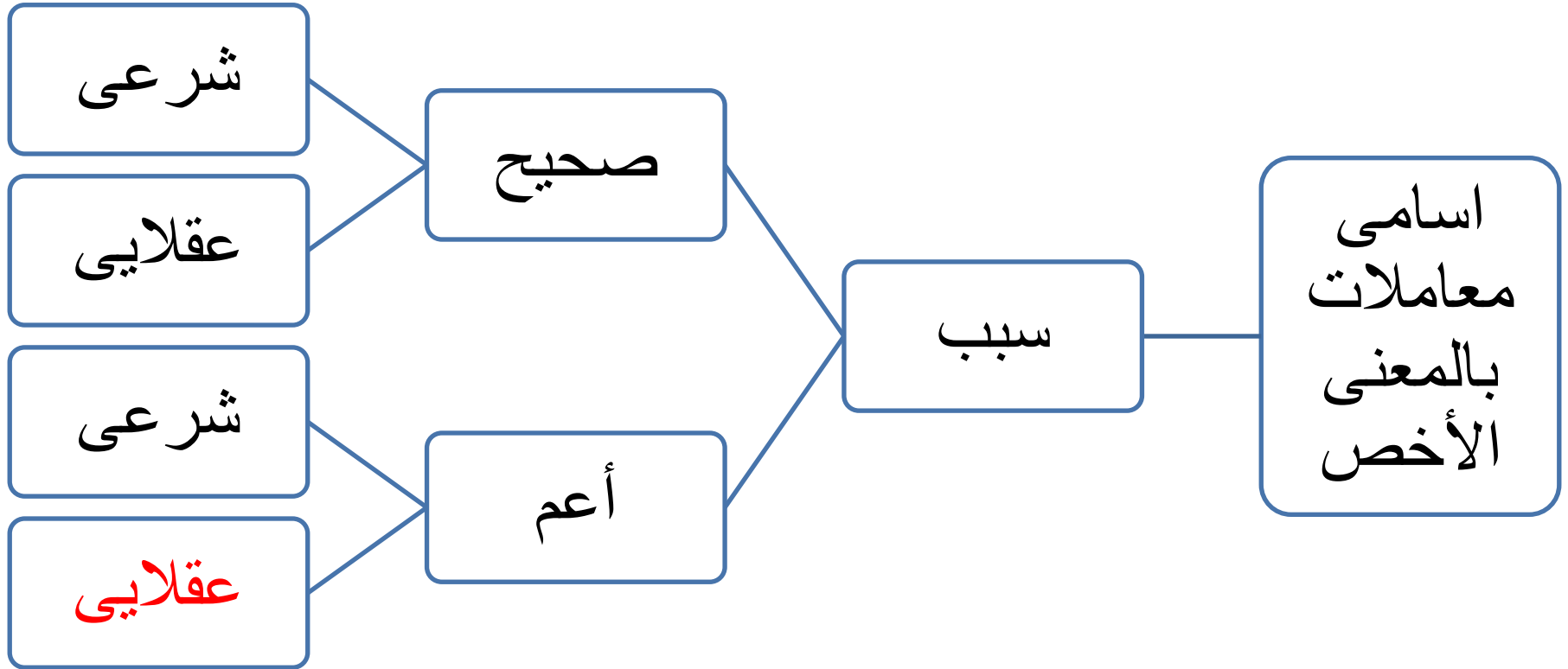












ثمره بحث صحيح و أعم

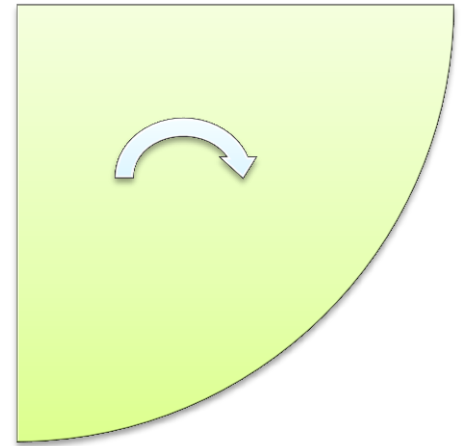
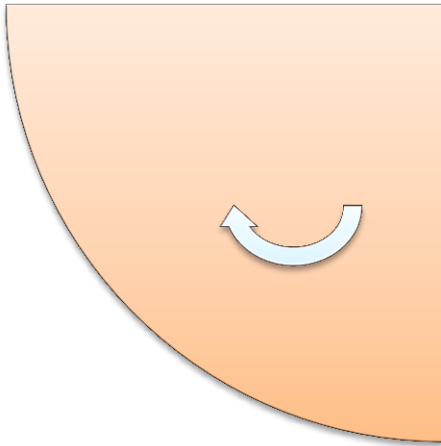
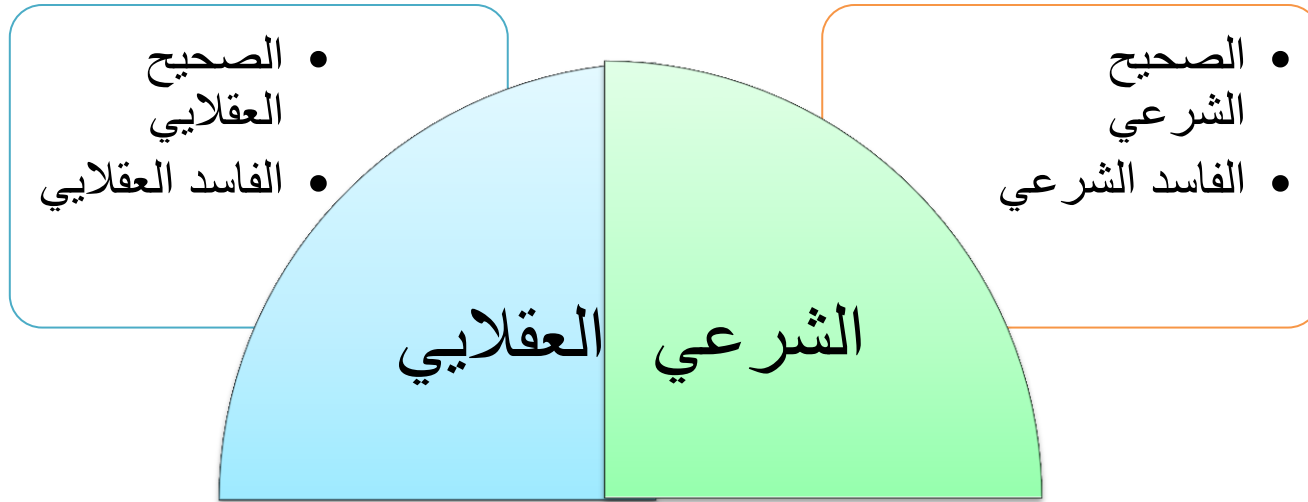


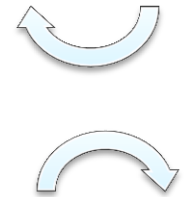
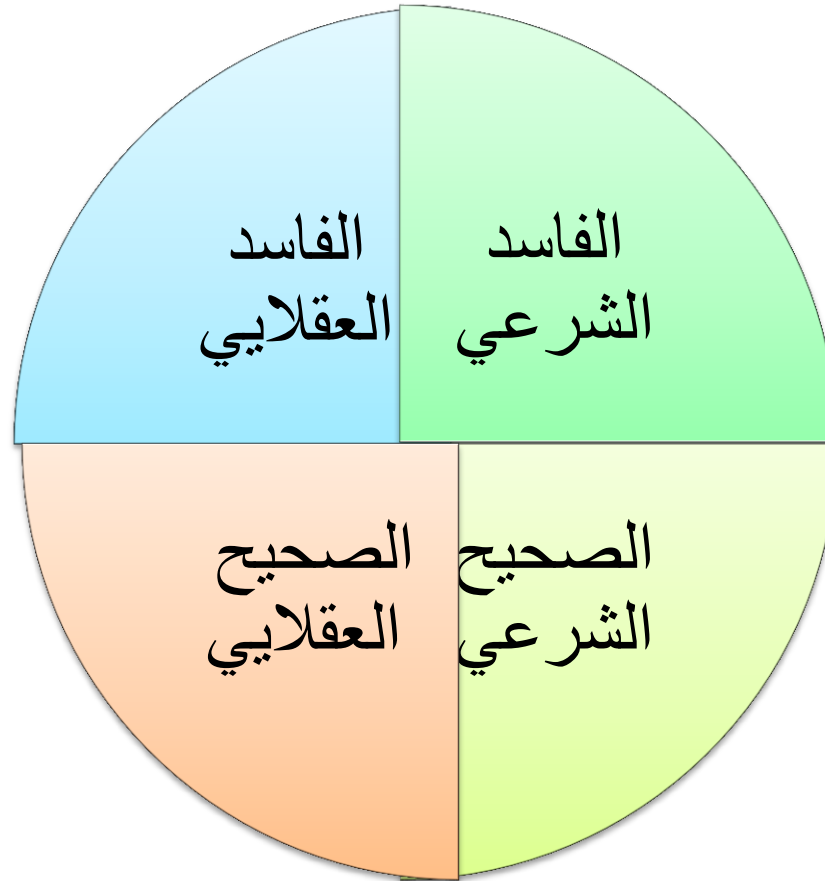
صحيح و اعم در معاملات



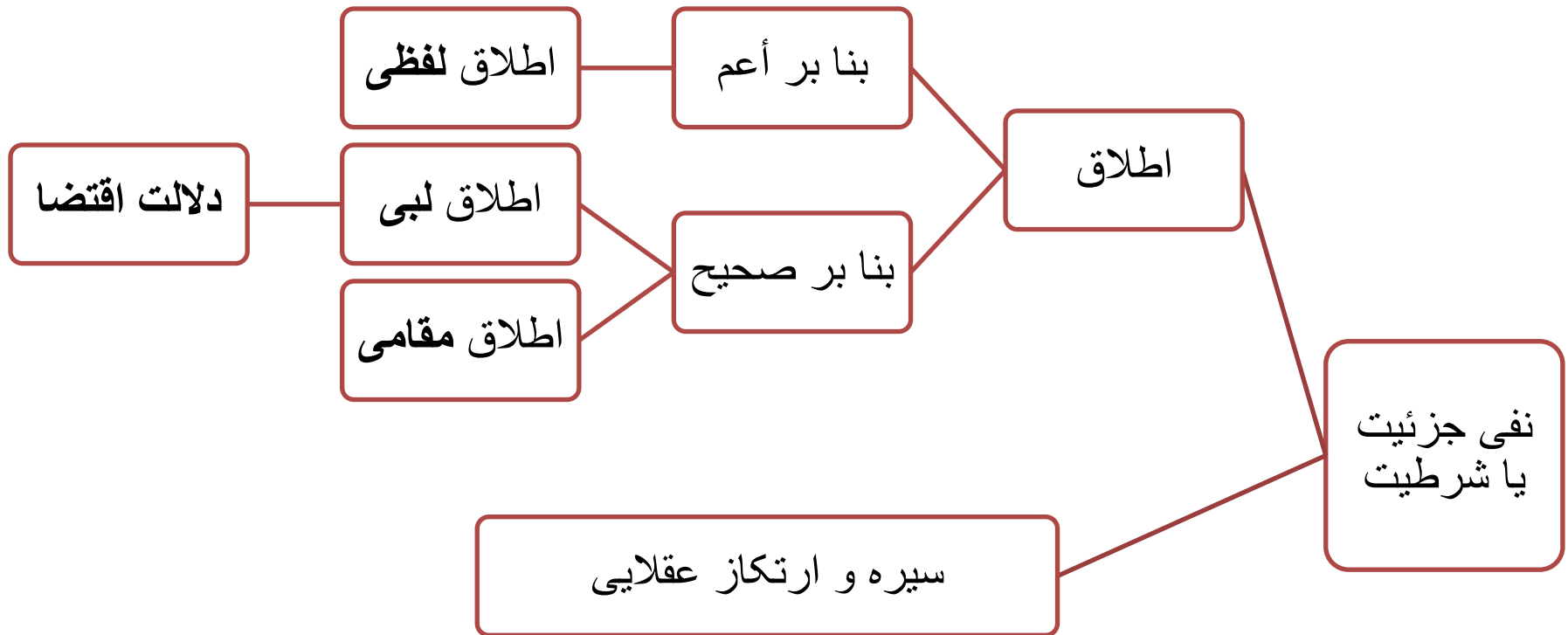
الصحيح
العقلاني

الصحيح
الشرعي

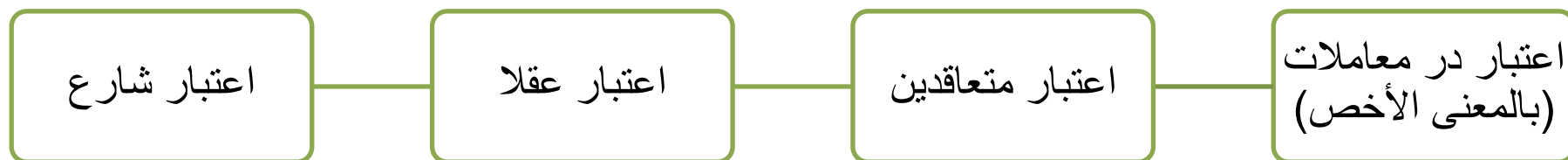




صحيح و اعم در معاملات



صحيح و اعم در معاملات



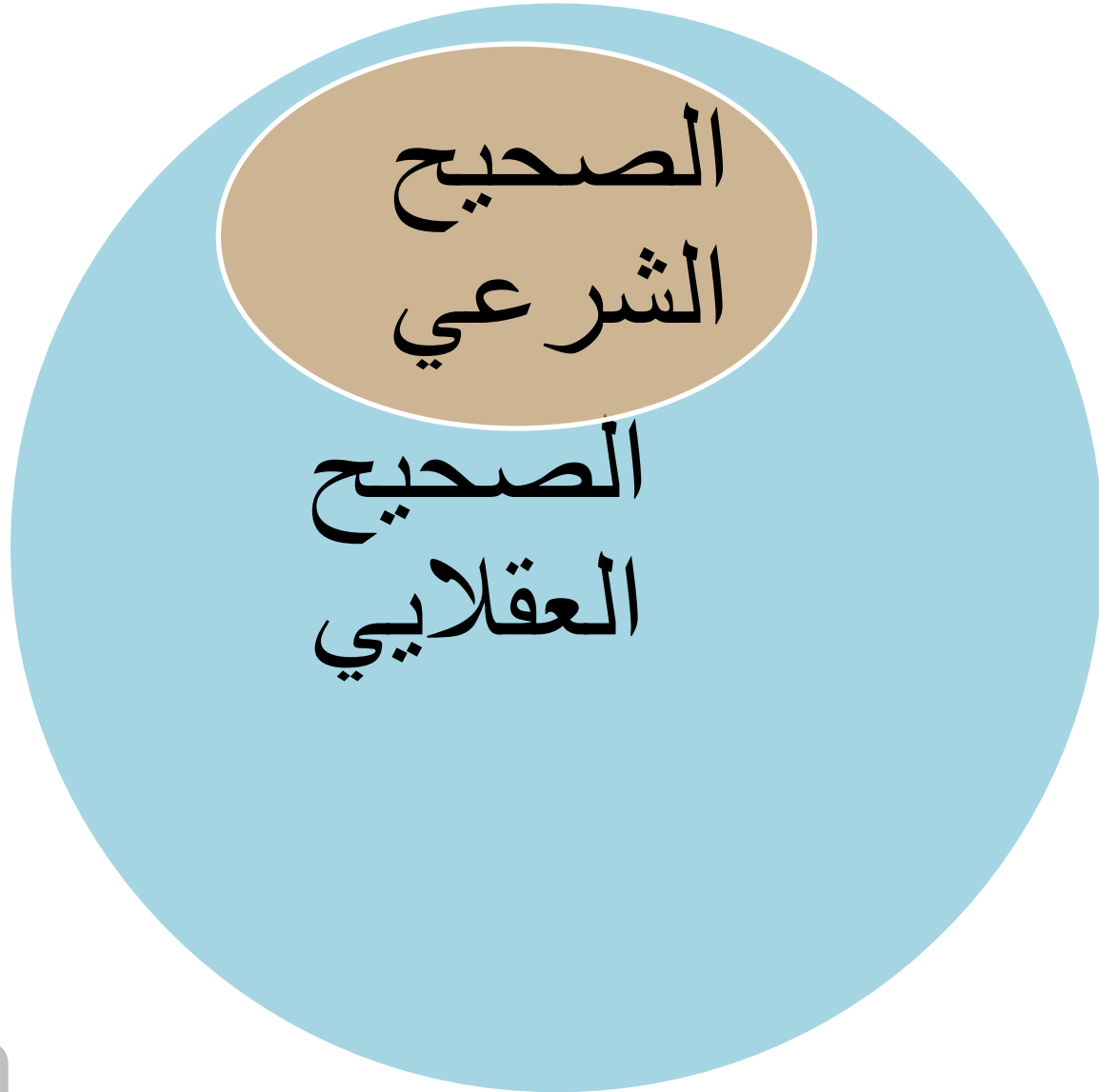
الصحيح
الشرعي

الصحيح
العقلاني

الصحیح
الشرعی

الصحیح
العقلایی

الفاقد
العقلاني



الفاقد
العقلاني

الصحيح
الشرعي

الصحيح
العقلاني

الفاقد الشرعي

الفاقد الشرعي

إطلاق العقد ينصرف إلى العقد الصحيح

- فائدة «٢» الماهيات الجعلية، كالصلاة، و الصوم، و سائر العقود، لا تطلق على الفاسد إلا الحج،
- لوجوب المضي فيه، فلو حلف على ترك الصلاة أو الصوم اكتفى بمسمى الصحة، و هو الدخول فيهما، فلو أفسدهما بعد ذلك لم يزل الحنث. و يحتمل عدمه، لأنها لا تسمى صلاة شرعا و لا صوما مع الفساد.

إطلاق العقد ينصرف إلى العقد الصحيح

- الثانية إطلاق العقد ينصرف إلى العقد الصحيح دون الفاسد و لا يبر بالبيع الفاسد لو حلف لبييعن و كذا غيره من العقود.

إطلاق العقد ينصرف إلى العقد الصحيح

- قوله: «إطلاق العقد. إلخ».
- (١) عقد البيع و غيره من العقود حقيقة في الصحيح مجاز في الفاسد، لوجود خواصّ الحقيقة و المجاز فيهما، كمبادرة المعنى إلى ذهن السامع عند إطلاق قولهم: باع فلان داره، و غيره، و من ثمّ حمل الإقرار به عليه، حتى لو ادّعى إرادة الفاسد لم تسمع إجماعاً، و عدم صحّة السلب و غير ذلك من خواصّه «١». و لو كان مشتركاً بين الصحيح و الفاسد لقبول تفسيره بأحدهما كغيره من الألفاظ المشتركة.
- و انقسامه إلى الصحيح و الفاسد أعمّ من الحقيقة.
- و حيث كان الإطلاق محمولاً على الصحيح لا يبرّ بالفاسد و لو حلف على الإثبات، سواء كان فساده لعدم صلاحيّته للمعاوضة كالخمر و الخنزير، أم لفقد شرط فيه كجهالة مقداره و عينه. و سيأتي «٢» البحث فيه.

إطلاق العقد ينصرف إلى العقد الصحيح

- المسألة الثانية:
- إطلاق العقد ينصرف إلى العقد الصحيح دون الفاسد لا لأنه حقيقة فيه دونه، بل لانصراف البيع و «بعه» و نحوهما إلى إرادة الصحيح، وهو الذى يشعر به لفظ الانصراف فى عبارة المصنف و غيره، مضافا إلى معلومية كون البيع اسما للأعم منهما على وجه الحقيقة.
- و من الغريب ما فى المسالك من دعوى كونه حقيقة فى الصحيح مجازا فى الفاسد لوجود خواص الحقيقة، كمبادرة المعنى إلى ذهن السامع عند إطلاق قولهم:
- «باع فلان داره» و غيره، و من ثم حمل الإقرار به عليه، حتى لو ادعى إرادة الفاسد لم يسمع إجماعا، و عدم صحة السلب و غير ذلك من خواصه، و لو كان مشتركا لقبول تفسيره بأحدهما كغيره من الألفاظ المشتركة، و انقسامه إلى الصحيح و الفاسد أعم من الحقيقة، إذ هو جميعه كما ترى منطبق على الانصراف
- جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام، ج ٣٥، ص: ٣١٦
- الذى ذكرنا، و ليس شىء منه يدل على الحقيقة و المجاز، كما هو واضح.
- و على كل حال فلا يبر بالبيع الفاسد لو حلف لبييعن، و كذا غيره من الصلح و الإجارة و نحوهما.

الفاقد
العقلاني

الفاقد الشرعي

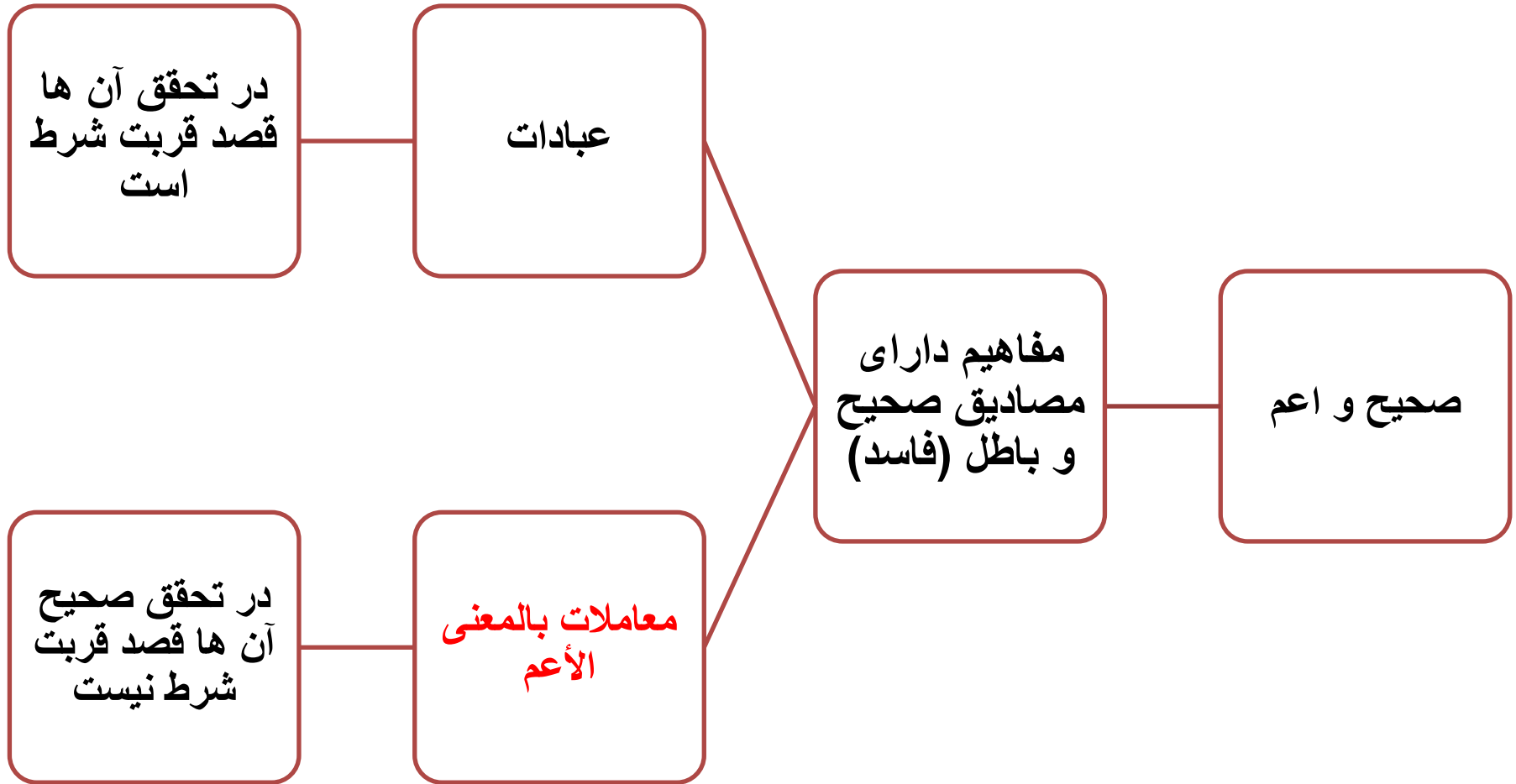
الصحيح
الشرعي

الصحيح
العقلاني

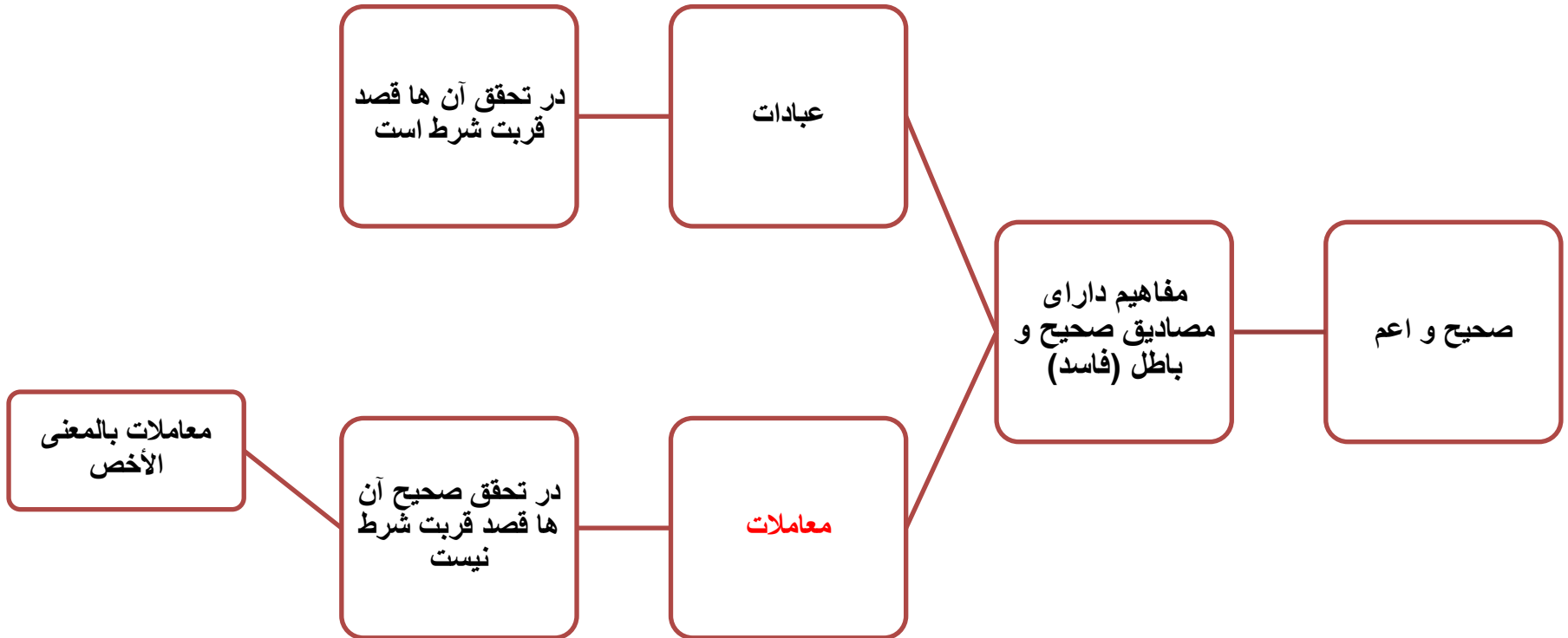
الفاقد الشرعي

الفاقد
العقلاني

صحيح و أعم



صحيح و اعم



المعاملات بالمعنى الأعم

- المعاملات بالمعنى الأعم الشامل للعقد و الإيقاع و لمثل التذكية و التطهير و نحوهما

